واقع تطبيق آليات حوكمة الشركات في البيئة الجزائرية" مجمع صيدال نموذجا "

The reality of the application of corporate governance mechanisms

in the Algerian environment " Saidal Complex is a model"

يمامي ساره *

مخبر مالية، بنوك وإدارة أعمال

جامعة محمد خيضر بسكرة - الجزائر

sara.yamami@univ-biskra.dz

نوبلي نجلاء

مخبر مالية، بنوك وإدارة أعمال

جامعة محمد خيضر بسكرة - الجزائر

nedjla.noubli@univ-biskra.dz

تاريخ الاستلام: 2023/08/20 تاريخ القبول للنشر: 2024/01/21 تاريخ النشر:2024/01/25

ملخص:

لقد جاءت دراستنا بهدف التعرف على واقع تطبيق آليات حوكمة الشركات في الجزائروتقييمها، وذلك من خلال عرض السياق النظري للدراسة وبعدها عرض حالة مجمع صيدال –الجزائر.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن تطبيق آليات حوكمة الشركات في مجمع صيدال لازال بعيدا كل البعد عن المستوى المطلوب وذلك لغياب إطار قانوني فعال لتطبيقها. ومن أجل تفعيلها لابد من إصدار تشريعات خاصة بحوكمة الشركات مع التطبيق الفعلي لها وإنشاء لجان متخصصة تشرف على متابعة تنفيذها.

الكلمات المفتاحية: آليات حوكمة الشركات،حكم راشد، تطبيق فعلي، مجمع صيدال.

تصنيفات JEL: G30 , G34 .

Abstract:

Our study came with the aim of identifying the reality of the application of corporate governance mechanisms in Algeria , by presenting the theoretical context for the study and then presenting the case of the Saidal Group – Algeria –.

One of the most important findings of the study is that the implementation of corporate governance mechanism in the saidal group is still far from the required level due to the absence of an affective legal framework for their implementation. in order to activate it , it must be issued legislation related to corporate governance with its actual implementation and the establishment of specialzed committees to supervise follow-up implementation.

Keywords: corporate governance mechanisms, Good governance, actual application, Saidal group.

Jel Classification Codes: G34,G30.

* المؤلف المراسل

1. مقدمة:

لقد جاء مفهوم الحوكمة وليدة الفضائح والأزمات المالية وانهيار الشركات العالمية بسبب سوء التسيير وفشل نظم الرقابة وعدم الإفصاح والشفافية في التقارير المالية، فأصبح لزاما على معظم الشركات تبني وإتباع ممارسات وأطر تنظيمية جديدة من أجل استمراريتها، فظهرت مجموعة من القواعد والآليات التي تضبط ممارسات هذه الشركات وتعزز من الإفصاح والشفافية في المعلومات المحاسبية لتقاريرها المالية، وكل تلك الإجراءات والممارسات والضوابط جاءت تحت ما يعرف ب " الحوكمة".

والجدير بالذكر أن أكثر الدول التي سعت جاهدة لإصلاح هيكلها التنظيمي المؤسساتي وتبني هذه القواعد والضوابط هي الدول الناشئة، وعلى رأسها نجد الجزائر التي حاولت أن تجد لنفسها مكانا تبرز كقوة ضاربة في الأسواق المالية، فقد عملت من خلال هيئاتها على توفير كل السبل كتطبيق مبادئ الحوكمة المتعارف عليها وقيامها بعدة إصلاحات لتفعيل إطارها المؤسساتي في مجال تبني هذه القواعد مثل تبنيها دليل ميثاق الحكم الراشد في المؤسسات الجزائرية.

1-1-**الإشكالية:** من خلال ماسبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

هل هناك تطبيق فعلي لآليات حوكمة الشركات في مجمع صيدال خلال سنة 2021؟.

2.1. الفرضية: لايوجد تطبيق فعلي لآليات حوكمة الشركات في مجمع صيدال خلال سنة 2021.

من خلال الإشكالية المتبناة يمكن تجزئة الإشكالية الرئيسية للدراسة إلى التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهي آليات حوكمة الشركات ؟.
- فيما تتمثل مبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية؟.
- ماهي أهم الإصلاحات التي تبنتها الجزائر في مجال الحوكمة؟.
- ماهو واقع تطبيق آليات حوكمة الشركات في مجمع صيدال؟.

3.1. الفرضيات:

- تتمثل آليات حوكمة الشركات في: لجان المراجعة، المراجعة الداخلية، المراجعة الخارجية.
- المبادئ التي أصدرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فيما يخص الحوكمة تتمثل فيما يلي: إطار فعال للحوكمة، حفظ حقوق جميع المساهمين، المساواة بين المساهمين، حماية حقوق أصحاب المصالح، الإفصاح والشفافية، مسؤوليات مجلس الإدارة.
- من بين أهم الإصلاحات التي تبنتها الجزائر في الحوكمة انعقاد المؤتمر الدولي حول الحكم الراشد بالجزائر في جوان 2007 ثم إصدار دليل يحمل اسم ميثاق الحكم الراشد في المؤسسة الجزائرية سنة 2009.

4.1. منهج الدراسة

بهدف الإجابة عن الإشكالية الرئيسية، تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي لتقديم سياق نظري للمفاهيم التي لها علاقة بالموضوع، إضافة إلى استخدام منهج تحليل المحتوى وذلك بالاطلاع على المعلومات الواردة في تقرير مجلس الإدارة لمجمع صيدال .

5.1. أهداف الدراسة: يتمثل الهدف الرئيسي من هذا البحث في الوقوف على واقع تطبيق آليات الحوكمة في البيئة الجزائرية وهذا من خلال:

- تقديم إطار عام لحوكمة الشركات.
- الوقوف والتعرف على أهم الإصلاحات التي انتهجتها الجزائر لتفعيل الإطار الحوكمي لمؤسساتها.
- التطرق إلى عرض محتوى ميثاق الحكم الرشيد في المؤسسة الجزائرية.
- بيان الإطار القانوني وواقع تطبيق آليات الحوكمة في مجمع صيدال.

6.1. **أهمية الدراسة:** تكمن أهمية هذه الدراسة في تقييم واقع تطبيق آليات حوكمة الشركات في الجزائر وذلك من خلال دراسة حالة مجمع صيدال. وهذا سيساهم في تحفيز المؤسسات الجزائرية والجهات المعنية بتفعيل آليات الحوكمة وتطبيق قواعدها بشكل فعال على مستوى أنظمتها وهياكلها.

7.1. **محاور الدراسة:** سنحاول مناقشة الإشكالية المطروحة من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: مدخل مفاهيمي لحوكمة الشركات.

المحور الثاني: حوكمة الشركات في البيئة الجزائرية.

المحور الثالث: تطبيق حوكمة الشركات في مجمع صيدال.

2. مدخل مفاهيمي لحوكمة الشركات

بعد الأحداث الأخيرة التي وقعت في العقدين الأخيرين من فضائح وأزمات مالية التي كانت نتيجة سوء التسيير والفساد قامت أغلب الشركات بتغيير هيكلها التنظيمي وأسرعت إلى تطبيق أسس وقواعد الحوكمة من أجل تفادي الانهيارات والأزمات التي حدثت لبعض الشركات في العالم.

1.2. مفهوم وخصائص حوكمة الشركات

1.1.2. مفهوم حوكمة الشركات

قبل أن نتطرق إلى مفهوم حوكمة الشركات لابد أن نعرف أولا مالمقصود بالحكم الراشد . يربط البنك العالمي لسنة 1992 مفهوم الحكم الراشد بعناصر محققة لنجاحه منها: الاستقرار السياسي للدولة، حماية ترقية حقوق الانسان وتكريس سيادة القانون. فهوالطريقة المثلى التي يمارس بها السلطة لأجل تسيير الموارد الاقتصادية والاجتماعية لدولة ما. (أمال، بلا تاريخ، صفحة 230). أما حوكمة الشركات فتعرفها منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية سنة 2004 على أنها: " مجموعة العلاقات بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها والمساهمين وأصحاب المصالح الآخرين التي توفر الأطر والآليات لتحديد أهداف الشركة وطرق تنفيذها وآليات الرقابة على الأداء " (يمينة، 2011، صفحة 150) .وعرفتها هيئة السوق المالية بأنها: " قواعد توجيهية تضم آليات تنظم العلاقات المختلفة بين مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين ، المساهمين وأصحاب المصالح، من خلال وضع قواعد تسهل عملية اتخاذ القرار مع توافر الشفافية والمصداقية بهدف حماية حقوق أصحاب المصالح وتحقيق العدالة والشفافية" (المالية، 2022، صفحة 06). كما ترى مؤسسة التمويل الدولية (TFC) أيضا على أن حوكمة الشركات عبارة عن : " القواعدأوالنظم الذي يتم بواسطته يمكن التحكم في أعمال الشركات وحسن تسييرإدارة الشركات " (ريمة، 2021/2020، صفحة 06)

وعرفها كل من **خلوفي وشريط وزغلامي** على أنها : " تلك القواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة الأطراف المرتبطة بالشركة، حيث تشمل حوكمة الشركات العلاقات بين إدارة الشركة والمصالح المختلفة " (زغلامي وآخرون 2021، صفحة 59)

ومن خلال ماتطرق إليه مختلف الباحثون والهيئات في تعريف حوكمة الشركات يمكننا القول أن حوكمة الشركات هي عبارة عن مجموعة من النظم والممارسات والقواعد التي تنظم العلاقة بين الإدارة ومختلف الأطراف ذوي العلاقة بالشركة بهدف حماية حقوقهم ومصالحهم .

2.1.2. خصائص حوكمة الشركات:

من أجل تحقيق الهدف من تطبيق مفهوم حوكمة الشركات لا بد أن تتوافر مجموعة من الخصائص في سلوكيات الأطراف ذات العلاقة بمنظمة الأعمال، وهي كالتالي: (الرياض، 2016، صفحة 14)

- الانضباط: أي اتباع مختلف الأطراف في الشركة للسلوك الأخلاقي في مهامهم.
- الاستقلالية: أي استقلالية مجلس الإدارة واللجان التابعة له.
- المساءلة: وتعني أن للمساهمين الحق في مساءلة ومحاسبة أعضاء مجلس الإدارة واللجان التابعة له، والإدارة العليا والإدارة التنفيذية عن قراراتهم .
- العدالة والإنصاف: تحقيق المساواة وإعطاء كل الأطراف ذات المصالح حقوقهم بعدل.
- الشفافية: إظهار كل مايحدث داخل الشركة في صورته الحقيقية وبوضوح.
- المسؤولية الاجتماعية: وتعني التزام المؤسسة باعتبارها المواطن الجيد اتجاه المجتمع بتحسين رفاهيته.

2.2 . أهداف حوكمة الشركات وأهميتها

1.2.2. أهدافها

تهدف حوكمة الشركات إلى إضفاء وزيادة عناصر الشفافية وتدعيم كافة المعاملات والعمليات الخاصة بالشركة وإجراءات المراجعة والمحاسبة المالية ، كما تساعد كل من المديرين ومجلس الإدارة في اتخاذ قرارات تسيير جيدة وبالتالي تحسين قرارات الدمج والسيطرة، وأيضا لها دور كبير في تحسين كفاءة الشركات والرقابة على أدائها وتطويرها، وتفصل بين المهام والمسؤوليات الخاصة بالمديرين التنفيذيين ومهام مجلس الإدارة حيث يجب أن يكون أعضاء هذا الأخير مستقلا عن المديرين التنفيذيين. (البقمي، بلا تاريخ، صفحة 09)ولها أهداف أخرى تتمثل فيما يلي: (محمد، 2021، صفحة 200)

- حماية حقوق المساهمين.
- العدالة.
- حماية حقوق أصحاب المصالح المختلفة.
- توفر المعلومات وسلامة قنوات الاتصال.
- إستراتيجية المؤسسة.

2.2.2. الأهمية: تتجلى أهمية حوكمة الشركات فيما يلي: (زغلامي ،2021، صفحة 59)

- القضاء على الفساد المالي والإداري ومحاربته.
- ضمان النزاهة والاستقامة لكافة العاملين في مختلف القطاعات والمناصب .
- التخلص من الانحرافات ومحاربتها.
- محاولة التقليل من الأخطار إلى أدنى حد ممكن وذلك من خلال استخدام الضوابط الرقابية التي تمنع حدوثها .

3.2. أساسيات تطبيق حوكمة الشركات

1.3.2. محددات حوكمة الشركات

لابد من توفر جودة مجموعتين من المحددات الخارجية والداخلية ويمكن تمثيل هاتين المجموعتين وفق الشكل التالي:

الشكل رقم 01: محددات حوكمة الشركات

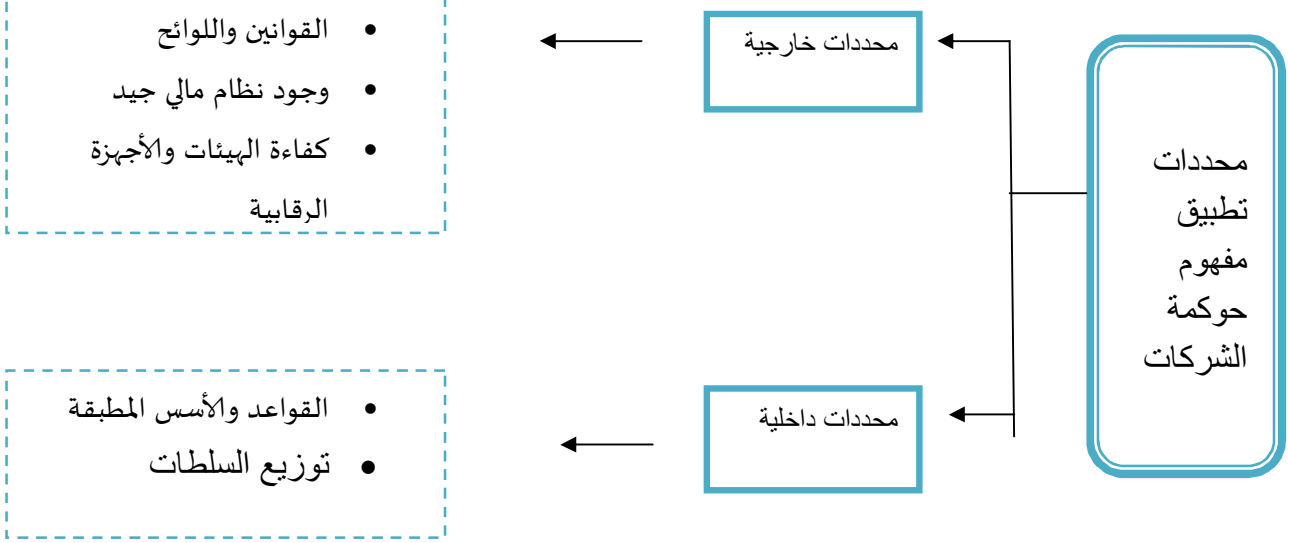

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على (الجحاوي، الزرفي، 2018، صفحة 42) و(صايح، 2018، صفحة 20)

2.3.2. آليات حوكمة الشركات: لحوكمة الشركات آليات محاسبية تتمثل فيما يلي : (الصائغ، 2020، الصفحات 5-6)

- **لجان المراجعة:** للجان المراجعة دور مهم في الإشراف على أداء المراجع الداخلي، وحماية حيادية المراجع الخارجي. وتتكون هذه اللجنة من عدد من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين.
- **المراجعة الداخلية:** هي وظيفة تقييمية تأكيدية واستشارية موضوعية ومستمرة يهدف إلى مراجعة العمليات المحاسبية والمالية للوقوف على مدى كفاءة الأداء في المؤسسة، حيث تساعد المؤسسة على تحقيق أهدافها .
- **المراجعة الخارجية:** هي عملية فحص منتظمة لنظم الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والدفاتر الخاصة بالشركة محل المراجعة، يقوم بها شخص مستقل لاتربطه أي صلة بالمؤسسة محل المراجعة بهدف الخروج برأي فني محايد عن مدى صدق وعدالة القوائم المالية لتلك الشركة في نهاية فترة معينة في تقريرعده على أسس ومعايير متفق عليها.

3.3.2. مبادئ حوكمة الشركات

تتمثل مبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فيما يلي: (قويدر، 2021، صفحة 127)

إطار فعال للحوكمة

لكي نقول عن الحوكمة أنه فعال لابد أن يكون منسجما مع أحكام القانون، أن يعمل على تعزيز شفافية الأسواق وكفاءتها، وأن يوصف فيه بشكل واضح تقسيمات المسؤوليات الموزعة بين مختلف السلطات والهيئات المسؤولة عن الرقابة، وكذلك إصدار الأحكام في الوقت المناسب من طرف مختلف السلطات .

حفظ حقوق جميع المساهمين

أي الحفاظ على: حقهم في التصويت في الجمعية العامة، حق نقل ملكية الأسهم، واختيار مجلس الإدارة والحصول على عائد من الأرباح وتدقيق الكشوف المالية.

المساواة بين المساهمين

أي العدل والمساواة بين حملة الأسهم في الحقوق، كحقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية، وكذلك حمايتهم من أي عمليات استحواذ أودمج مشكوك فيها، وكذلك حقهم في الإطلاع على كافة المعاملات ، والحق في الحصول على تعويض في حالة انتهاك حقوقهم.

حماية حقوق أصحاب المصالح

ويتضمن: الاعتراف بحقوقهم القانونية واحترامها، وفي حالة انتهاكها وجب التعويض، السماح لهم بالحصول على المعلومات المطلوبة في الوقت المناسب.

الإفصاح والشفافية

ينبغي أن يكفل إطار الحوكمة الإفصاح الدقيق وفي الوقت المناسب بشأن جميع المسائل الجوهرية المتعلقة بالمؤسسة، بما في ذلك الوضع المالي والأداء والملكية ...الخ

مسؤوليات مجلس الإدارة

وتتضمن مهام مجلس الإدارة الأساسية وواجباته القانونية، وكيفية اختيار أعضائه ومهامه الأساسية، ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية وكذا مساءلته أمام الشركة والمساهمين.

2. حوكمة الشركات في البيئة الجزائرية

بعد الاستقلال خرجت الجزائر باقتصاد منهار وودون هياكل قاعدية فسعت جاهدة لتبني نظامها الاقتصادي من خلال إنشاء إطار تشريعي قانوني يحكم مؤسساتها وقامت بعدة إصلاحات من أجل الالتحاق بقطار التطورات .

1.3. الجهود المبذولة لتفعيل الإطارالمؤسساتي لحوكمة الشركات

بذلت الحكومة الجزائرية جهود كبيرة لإيجاد إطار مؤسساتي لحوكمة الشركات لتفعيل الإصلاحات التي تعكف على القيام بها ونذكر منها: (يمينة، 2011، الصفحات 156-157)

- ❖ تأسيس الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته: ومن أهم مهام هذه الهيئة ما يلي:
  - اقتراح سياسة شاملة للوقاية من الفساد مع اقتراح توجيهات خاصة به.
  - إعداد برامج تسمح بتوعية وتحسيس المواطنين بالآثار الضارة للفساد.

- السهر والحث على تعزيز التنسيق بين القطاعات للقضاء على الفساد.
- التقييم الدوري للأدوات القانونية للوقاية من الفساد
- ضمان متابعة تقارير الفساد التي ترفع إليها من المتدخلين المعنيين.

❖ المؤتمر الدولي حول الحكم الراشد بالجزائر في جوان 2007: الذي يعتبر النواة الأولى في بلورة فكرة إعداد ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات بالجزائر.

❖ دليل حوكمة الشركات في الجزائر مركز حوكمة الشركات: والذي يحمل اسم " ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر "، تم إصداره سنة 2009.

❖ مركز حوكمة الشركات: يعتبر دليل ميثاق حوكمة الشركات الحافز الأول لانطلاق مركز حوكمة الشركات في أكتوبر 2010 الذي يعتبر المرجعية التي يستند عليها لتحقيق الشفافية المساءلة والمسؤولية.

❖ برنامج الاتحاد الأوروبي لتعزيز الحوكمة في الجزائر: لقد جاء هذا البرنامج بهدف تعزيز مؤسسات الحكم في المجالين الاقتصادي والسياسي، وتعزيز سيادة القانون ومكافحة الفساد . وتبنى الاتحاد الأوروبي برنامجا بمبلغ 10 ملايين يوروفي إطار برنامج دعم الشراكة والإصلاح من أجل دعم الحوكمة في الجزائر .

2.3. ميثاق الحكم الراشد في المؤسسات الجزائرية

خلال شهر جويلية من سنة 2007 تم انعقاد أول ملتقى دولي حول " الحكم الراشد للمؤسسات " بهدف تحسيس المشاركين قصد الفهم الدقيق لمصطلح " الحكم الراشد للمؤسسة " . وسبل تطوير الأداء بتوعية كل الأطراف المهتمة ببيئة الأعمال والمنظمات بأهمية حوكمة الشركات . ومن هنا تبلورت أولى خطوات "إعداد ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة الجزائرية" (الجزائر، 2009، صفحة 13)

وقد أبدت السلطات العمومية دعمها للمشروع، وعلى رأسها وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية ، كما شارك في المبادرة مجموعة من الهيئات والمؤسسات الدولية المقيمة في الجزائر مثل مؤسسة التمويل الدولية وبرامج مبدأ لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا المنتدى الدولي لحوكمة الشركات (عكسه أحلام، سعادة فاطمة الزهراء، 2019، صفحة 79)

1.2.3.عرض فحوى الميثاق

هناك جزئين هامين يتضمنهما الميثاق هما : (ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر، 2009، صفحة17)

الجزء الأول: تطرق إلى أهم الدوافع التي جعلت من الحكم الراشد للمؤسسات اليوم ضرورة حتمية في الجزائر. وبربطالصلات مع إشكاليات المؤسسة الجزائرية.

الجزء الثاني: يتضمن المقاييس الأساسية التي ينبني عليها الحكم الراشد للمؤسسات. ومن جهة يعرض العلاقات بين الهيئات التنظيمية للمؤسسة (الجمعية العامة، مجلس الإدارة والمديرية التنفيذية) . ومن جهة أخرى علاقات المؤسسة مع الأطراف الأخرى.

الملاحق: وفي ختام هذا الميثاق هناك نجد مجموعة من الملاحق التي تجمع بين أدوات ونصائح عملية يمكن للمؤسسات اللجوء إليها.

2.2.3. القواعد الأساسية للحكم الراشد للمؤسسة: (ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر، 2009، صفحات 27، 28)

الإنصاف	ويعني المساواة بين مختلف الأطراف الفاعلة في توزيع حقوقهم وواجباتهم وإنصافهم فيما يتعلق في الامتيازات والالتزامات المرتبطة بها.
الشفافية	وجوب وضوح الحقوق والواجبات وكذا الصلاحيات والمسؤوليات الناجمة لجميع الأطراف.
المسؤولية	كل فرد له مسؤولية غير مقسمة بل محددة بأهداف دقيقة.
التبعية	أي كل شخص فاعل مسؤول أمام الآخر في ممارسة المسؤوليات الموكلة إليه من خلاله.

4- تطبيق حوكمة الشركات في مجمع صيدال

1.4. التعريف بمجمع صيدال

يعتبر مجمع صيدال أول مصنع صيدلاني ينتج الأدوية الجنيسة في الجزائر. تأسس عام 1982 للحاجة إلى إنشاء صناعة دوائية محلية قادرة على ضمان توافر الأدوية ، ولتحقيق الاكتفاء الذاتي وطنيا في مجال صناعة الأدوية، من تطوير وإنتاج وتسويق المنتجات الصيدلانية للاستخدام البشري. صيدال شركة مساهمة برأسمال 2.500.000 دينار جزائري مدرجة في البورصة منذ عام 1999 . رأس مالها 80 % مملوكة للدولة و20 % الباقية مملوكة للمستثمرين والأفراد (Site du group saidal)

2.4. واقع تطبيق آليات الحوكمة في مجمع صيدال

بهدف التعرف على واقع تطبيق ليات الحوكمة في مجمع صيدال قمنا بالاطلاع على المعلومات المفصح عنها في تقرير مجلس الإدارة لسنة 2021.

1.2.4. مجلس الإدارة

❖ **الهيكل القانوني لمجلس إدارة مجمع صيدال**

مجلس إدارة مجموعة صيدال كهيئة حوكمة، هوهيئة الإدارة المركزية التي تتمثل مهمتها في تحديد استراتيجية الشركة ومراقبة تنفيذها، كما أنه يعمل ويحرص على منع تضارب المصالح وإيجاد توازن بين المصالح المتضاربة لمختلف أصحاب المصلحة الذين لهم علاقة بالشركة. يتمتع بكامل الصلاحيات للتصرف في جميع الظروف نيابة عن المجموعة وذلك في حدود هدف الشركة (Mahi , tekfi, 2020, page 201)

❖ **رئاسة وتركيبة مجلس الإدارة لمجمع صيدال**

بخصوص رئاسة مجلس إدارة مجموعة صيدال فإن هذه المهمة موكلة إلى الرئيس التنفيذي للشركة المعين من قبل السلطة الرقابية، كظاهر الحال بالنسبة لجميع شركات الدولة، ولمدة محددة لا يمكن تجاوزها، ومن أجل ممارسة الحكم الرشيد يتم هذا التعيين من خلال انتخابات شفافة من قبل أعضاء مجلس الإدارة (Mahi , tekfi, 2020, page 201)

يتكون مجلس إدارة مجمع صيدال اعتبارا من 2021/12/31 من 08 أعضاء إضافة إلى الرئيس المدير، من بينهم عضوين ممثلين للموظفين (Group saidal, 2021, p13)

- تشير تشكيلة المجلس إلى أن مهمة رئاسة مجلس الإدارة أسندت إلى الرئيس التنفيذي للشركة وهذا ما يعارض مبدأ المساءلة والذي يشير إلى عدم تمتع المجلس بالاستقلالية وهذا ما يؤثر سلبا على التطبيق الجيد للحوكمة
- وأيضا وجود ممثلين للعمال يدل على احترام مبدأ المعاملة المتساوية والعادلة لأصحاب المصلحة في المؤسسة، خاصة فيما يتعلق بحقهم في الحصول على المعلومات المطلوبة ومشاركتهم الفعالة في الرقابة على المؤسسة وهذا ما يساعد ويساهم في تحقيق المجمع لأهدافه.

2.2.4. اللجان التابعة لمجلس الإدارة

يتفرع من المجلس لجنة واحدة فقط وهي لجنة المراجعة، وبالأخذ بعين الاعتبار كل من: ((Group saidal, 2021, p14

- القرار 07 لمجلس الإدارة بتاريخ 04 فبراير 2018 بشأن إعادة تشكيل لجنة التدقيق لمجموعة صيدال لمدة 03 سنوات.
- قرارات الجمعية العامة العادية للمساهمين 10-11-12 المنعقدة بتاريخ 2021/06/29 بشأن تعيين واستقالة وإنهاء فترة عضوية مجلس الإدارة.
- القرار 05 لمجلس الإدارة رقم 04/2021 بتاريخ 25 أغسطس 2021 بإعادة تشكيل لجنة المراجعة الداخلية لمجموعة صيدال قرر أعضاء مجلس الإدارة إعادة تشكيل لجنة المراجعة الداخلية لمجموعة صيدال وذلك بتعيين عضوين فيها.
- في إطار تبني حوكمة فعالة وجب على المؤسسة الاستعانة على الأقل بلجنتين متخصصتين ، وذلك بهدف إسنادهما بعض أعمال مجلس الإدارة.

3.2.4. التدقيق الداخلي

لقد تبنت صيدال قواعد الحوكمة منذ شراكتها مع المخبر الدنماركي (Labortoire Novo Nordisk) الذي طالب بميثاق أخلاقي وجاء هذا الأخير كنتيجة عمل تعاوني وتفاعل مشترك مع المعهد الجزائري للتقييس، وضعت الصيغة النهائية لهذا الميثاق سنة 2014 (زيان ريمة، 2021/2020، صفحة 133)، تطبيقا لخطة التدقيق الداخلي المصادق عليها من قبل مجلس الإدارة ووفقا لتوجيهات الإدارة العامة، وكجزء من أنشطة إدارة التدقيق الداخلي تم تنفيذ مهام وخطط التدقيق الداخلي والبعثات التي أمرت بتنفيذها خلال عام 2021 ، ونتيجة لعمليات التدقيق التي تم إجراؤها تم تسجيل النتائج مما أدى إلى ظهور توصيات مقترحة من قبل إدارة التدقيق الداخلي وترجمتها إلى خطط عمل.(Group saidal, 2021, p46)

4.2.4.التدقيق الخارجي

حسب تقرير الجمعية العامة العادية لمساهمي مجمع صيدال المنعقد بتاريخ 2019/06/02 ووفقا لقرار مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 2019/04/29 فإن المجمع متعاقد مع مدققين قانونيين اثنين وذلك لمدة 03 سنوات تغطي السنوات المالية 2019، 2020، 2021 (Group saidal, 2021, p14)، على حسب ماورد في تقرير مجلس الإدارة لمجمع صيدال لسنة 2021 فيما يخص تطبيق آليات حوكمة الشركات نلاحظ أنه لايوجد تطبيق فعلي لهذه الآليات في المجمع.

5. خاتمة:

في سبيل مواكبة الاقتصاد العالمي والولوج للأسواق المالية العالمية، قامت الجزائر بعدة إصلاحات مست كل الجوانب الاقتصادية والقانونية والمحاسبية وشملت الهيكل التشريعي والتنظيمي لمؤسساتها العامة والخاصة، وعلى ضوء هذه الدراسة توصلنا إلى بعض النتائج وتداركنا بعض التوصيات يمكن تلخيصها في الآتي:

❖ النتائج :

- حوكمة الشركات نظام يقوم على الشفافية والمساءلة .
- إن ممارسات وقواعد الحوكمة المتبناة في ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات الجزائرية غير كافية مقارنة مع تلك القواعد المتبناة دوليا.
- قامت الجزائر بإصدار ميثاق الحكم الراشد سنة 2009 بهدف تطبيق آليات ومبادئ الحوكمة فهومن بين الإصلاحات التي قامت بها من أجل تكريس وتعزيز مبادئ حوكمة الشركات .

- من خلال تحليل محتوى مجلس الإدارة لمجمع صيدال فيما يخص تطبيق آليات حوكمة الشركات نجد أنها غير فعالة وغير كافية.
- من خلال تقييم واقع تطبيق آليات حوكمة الشركات في مجمع صيدال نجد أن الجزائر لازالت بعيدة كل البعد عن المستوى المطلوب وذلك لمحدودية الهيئات المهنية وغياب إطار قانوني فعال لتطبيق آليات ومبادئ الحوكمة.

❖ **التوصيات:**

- تنفيذ سياسة حوكمة رشيدة للشركات ترتكز على الشفافية والمشاركة.
- إصدار تشريعات ومواثيق خاصة بحوكمة الشركات مع التطبيق الفعلي لها.
- إنشاء لجان وهيئات خاصة تهتم وتشرف على تطبيق آليات ومبادئ حوكمة الشركات في الجزائر.
- ضرورة التقيد والالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة المتعارف عليها دوليا وبالأخص مبدأ الإفصاح والشفافية، والالتزام بعرض والإفصاح عن المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب.
- من أجل تفعيل آليات الحوكمة والتطبيق الفعلي لقواعدها لابد على الجهات المعنية أن تقوم بزيادة نشر الوعي لدى المؤسسات، مع إبراز أهميتها وفوائدها من خلال تداول هذا المفهوم في الندوات والمؤتمرات.

6. قائمة المراجع:

1- بن يوسف خلف الله، زبير عياش، معاش قويدر(2021)، دور التدقيق الخارجي في تفعيل نظام حوكمة الشركات في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية مجلة دراسات العدد الاقتصادي (ISSN : 2676-2013)، المجلد: 12، العدد: 02 .

2- جوديت جميل خليل صايح (2018)، أثر تطبيق مبادئ الحوكمة في الأداء المؤسسي في جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات درجة الماجستير ،معهد التنمية المستدامة / جامعة القدس- فلسطين.

3- زيان ريمة (2021/2020)، مساهمة بورصة الجزائر في تبني الشركات المدرجة للحوكمة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في مالية المؤسسات قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر 03.

4- سفيان خلوفي، كمال شريط، مريم زغلامي(2021) ، تقييم واقع حوكمة الشركات في الجزائر في إطار ميثاق الحكم الراشد – دراسة حالة شركة " آن سي آي" رويبة الجزائر، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 10، العدد 4.

5- طلال محمد علي الججاوي، محمد محسين عبد الرضا الزرفي (2018)، إطار مقترح لحوكمة لمؤسسات البلدية للحد من عمليات الاحتيال ، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد الثالث عشر العدد 42 الفصل الأول.

6- عائض سلطان مرزوق البقمي (بلا تاريخ) ، "تطور الاطار القانوني لحوكمة الشركات في النظام السعودي دراسة مقارنة"، المجلة العلمية لنشر البحوث . ISSN-P : 2807-5987

7- عكسه أحلام، سعادة فاطمة الزهراء(2019)، مدى إمكانية تطبيق حوكمة الشركات في الجزائر NCA رويبة نموذجا ، مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 3 ، العدد 1.

8- غرفة الرياض (2016)، حوكمة المشروعات الصغير والمتوسطة بالمملكة العربية السعودية.

9- لميس جميل باناصر، مها فيصل الصائغ (2020)، دور الآليات المحاسبية لحوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في شركات قطاع الاتصالات بمدينة الرياض، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث- المجلد الرابع – العدد الخامس عشر- ديسمبر .

10- مومن يمينة (2011)، مقومات حوكمة الشركات في الجزائر، مجلة القانون، المجلد 10/ العدد 02/ .

11- ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر، إصدار 2009.

12- نقاز نور الهدى، طرشي محمد (2021)، التدقيق الخارجي ودوره في تعزيز تطبيق مبادئ حوكمة الشركات- دراسة عينة من الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات- (2021) 2: vol.15,N° Revue Algérienne d'economie et gestion .

13- هيئة السوق المالية (2022)، لائحة حوكمة الشركات، المملكة العربية السعودية.

14- طايبي أمال (بلا تاريخ)، الحكم الراشد في الجزائر، مجلة حقائق للدراسات النفسية والاجتماعية، العدد العاشر.

15- Group saidal , Rapport- du – conseil – dadministration -2021.

16- Mahi Amel khadidja , tekfi saliha (2020),etude de l'efficacité du système de gouvernance du groupe daidal, AL-riyada for business Economics journal/ vol 06-N°01/january.

17- Site du group saidal , https : //www.saidalgroup.dz/saidal/